

من يتحرك لمحاكمة أردوغان والسراج بعد تجنيد المرتزقة



ليبيا وتواصلوا مع أقارب لهم هناك، وأن آخرين وصلوا الجزائر ولم يتحدث وجهتهم.. أوروبا أم ليبيا.

بالتوازي، تباهى أحمد كرمو الشهابي، القيادي في "الجيش الوطني السوري" العمل لأنقرة، على قناة Akit tv التركية، في 19 يناير 2020، قائلا "سنقدم أرواحنا فداء للخلافة العثمانية، مستعدون للجهاد في أي مكان، لن نتوقف". وردا على سؤال المذيع "هل ستترسلون مقاتلين إلى ليبيا؟" أجاب "إن شاء الله، ونحن نتخلص من ظلم الأسد، سننجزه محاربة للظلم أينما وجد، وكما سننخلص من قمع الأسد، سنخلص أختونا في تركستان من القمع".

من العراق وسوريا إلى ليبيا ومحبيها، إلى أوروبا والصين، جنون متوهم الخلافة العثمانية تجاوز كل الأسقف، وأركان الجريمة ثابتة وعلنية، فمن يشد خيوط شبكة اصطياده لمحاكمته دوليا، هو ودواتره؟

لليبيا، لم يعد اتهام تجنيد تركيا للمرتزقة، هذه المرة بمشاركة فريقها من الكراغلة، يحتاج إلى إثبات، لتواتر التقارير الإعلامية والاستخبارية. وتتناغم الأدلة التي نشرتها الغارديان والمرصد السوري لحقوق الإنسان، لإثبات أركان الجريمة وفق تعريف القانون الدولي، مرتزقة اجانب مقابل مغامرات مالية ووعود بالجسيية التركية. والوقائع المرصودة تصل بالبعد إلى ستة آلاف يفتقر أن ينضموا إلى ميليشيات الوفاق، وصل منها حتى 17 يناير الجاري، وتحت التجهيز 1700 في معسكرات جنوب تركيا.

وتتولى شركة صادات للاستشارات الدفاعية الدولية، التي يديرها العميد المتقاعد عدنان تازري فريدي، القيادي في حزب العدالة والتنمية التركي، اختيار وتدريب وتوريد المرتزقة لحساب حكومة فائز السراج، وفق عقود، قالت الغارديان والمرصد السوري، إنها مكتوبة، وبدات

والتعريفان للمادة الأولى من الاتفاقية الدولية، وكذلك الأفريقية، بتماهيان مع تعريف البروتوكول رقم 1 من الملحق الأول لاتفاقيات جنيف، الذي سبقهما إلى تعريف المرتزق بأنه: (أ) يجند خصيصا محليا أو في الخارج. (ب) يشارك مباشرة في الأعمال العدائية. (ج) حافزه للاشتراك في الأعمال العدائية الرغبة في تحقيق مغنم شخصي، ويبدل له فعلا من قبل طرف في النزاع أو نيابة عنه وعد بتعويض مادي يتجاوز ما يورده به المقاتلون في القوات المسلحة لذلك الطرف أو ما يدفع لهم. (د) ليس رعايا طرف في النزاع أو متوطنا بإقليم سيطر عليه أحد أطراف النزاع. (هـ) ليس فردا من القوات المسلحة لأحد اطراف النزاع. (و) ليس موفدا من قبل دولة ليست طرفا في النزاع بوصفه فردا في قواتها المسلحة.

وقال الاتحاد الأفريقي، الذي تخضع ليبيا لولاية الجغرافية، الأسبق في إقرار اتفاقية خاصة بمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، عام 1977 لتدخل حيز النفاذ عام 1985. وبعد أربع سنوات أقرت الأمم المتحدة اتفاقية مماثلة تغطي العالم كله، وضمن الأدوات.. القانون الدولي الإنساني، كتنظيم الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر وآفرانه.

وتنص المادة الثامنة من الاتفاقية الدولية، الأشمل، على أن "كل شخص يقوم بتجنيد أو استخدام أو تمويل أو تدريب المرتزقة، وفقا لتعريف المادة (1)، يرتكب جريمة في حكم هذه الاتفاقية".

وسبقت البريطة مبنية على أن "أي شخص يرتكب أيًا من هذه الجرائم ينبغي إما أن يحاكم أو يُسلّم"، وعلى إلزامية "تعزيز التعاون الدولي في ما بين الدول لمنع هذه الجرائم وملاحقتها قضائيا والمعاقبة عليها".

أزمة قطر: لا جديد

بعيدا في استعداد جيرانها، وربما ضعف قدرتها وعجزها عن الخروج عن سيطرة اللاعبين الإقليميين الذين نفخوا إلى صميم أجهزتها واختطفوا قرارها وانتهكوا سيادتها.

إنه دليل على أن مدافع الماء جاهزة على الدوام، وأن قطر مستعدة دائما لإعادة الشريط من جديد، وإن مسألة التزامها والوفاء بكلمتها ستظل دائما محل شك ولا ترقى إلى مستوى أن تنق بها أو تضمنها، وليس أكثر من أن يوقع أمير الدولة بخط يده على التزاماته أمام قيادات الخليج، ثم يقبل ظهر المجرى بمجرد أن تمر العاصفة وتهدأ رياح العتب وتلمع فرصة للتصديق المعقدة تلعب حسابات التصعيد المعقدة في المنطقة فاعلا جديدا في معادلة قطر ومقاربتها. لقد وقعت في حرج شديد نتيجة اشتباك الخيوط بين يديها، إيران التي شكلت بالنسبة إليها ملامدا مفضلا للهروب من عزلتها، تلقت ضربة قاسمة من أطراف درون انطلقت من أراضي قاعدة العديدة، وسريعا سافرت قيادات قطرية في رحلات مكوكية للململة الوضع وتدارك الموقف ودفع أثمان التعويض عن سياسة الازدواج.

ورطة قائمة تعيشها قطر اليوم، تدفع فاتورة سياسات الإيذاء التي ارتكبتها بحق جيرانها ومحيطها العربي، ونالت غضب العواصم المركزية في المنطقة، وعزلة مزعجة تزداد مع مرور الوقت حدة، ولا رد فعل لإنقاذ الموقف سوى الاستمرار في المكابرة والإيغال في التورط والنأي مسافات بعيدة عن عمقها الطبيعي.

أمنيات المصالحة الثنائية واللعب على خيط أوراق الرباعي تجرت في الهواء، ولم يعد في مستطاع قطر سوى الأدوات المزمرة التي راهنت عليها وفشلت كل مرة، وأصبحت لعبتها الإعلامية مكتسوفة بعد أن فقدت مصداقيتها بارتهاها المزعج لأجندات الإخوان وأهواء البلاط الأميري، نتيجة ذلك لم يعد لتصعيد نبرتها أو تخفيفها أثر أو ذكر.

والثابت أن عملية ابتزاز الدول أو إثانتها عن قرار المقاطعة، عبر مجموعة من القنوات والمنصات الزاخرة بالتلفيق والباطل لا تصنع سياسة ولا تبطل مفعول قرار.



عمر علي البودي كاتب سعودي

موجة جديدة من المكابرة تقترفها النوحة، من الإيمان في بحر السلوك الشاذ الذي تتبناه، والتعيق خارج السرب، والسحب من رصيد مصداقيتها المهنية، وشحنتها الدعائية من جديد للهجوم على عواصم الرباعي العربي الذي اتخذ قرار مقاطعتها والحد من جراتها على استمرار المنطقة ونقاط تماسكه.

فيما يشبه رد فعل عكسي على هزيمة جديدة في محاولة اختراق جدار المقاطعة، بالالتفاف على أعضاء المجموعة البريعة، والتواصل مع الرياض باستثناء بقية شركائها في مشروع معاقبة قطر، لكنها طبخة قاسدة ومؤهلة للقتل، بعد أن أصرت السعودية على العناوين العريضة لإنهاء حالة المقاطعة وإن المسألة تستند إلى المبادئ العامة وليس التأثير الشخصي على القرارات الكبرى المتخذة.

ففي الوقت الذي تشهد فيه جهودها الطائفة لبناء نفوذها الهستيري، وخدمة أجندة اللاعبين الإقليميين انخسارا وارتبائكا، على نحو ما تعانيه طهران من تبعات منظومة الضغط والعقوبات الاعمى، وتقتاسيه انقرة من تمن تمدها الأعمى، تحت النوحة عن قشة تصونها من لجج المحيط الهادر الذي أوقعت فيه نفسها.

لقد أعاد وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية عادل الجبير، الأمور إلى نقطة الصفر، في حديثه تحت قبة البرلمان الأوروبي، عن إصرار قطر على دعم المنظمات الإرهابية واستخدام منصاتها لنشر خطاب الكراهية وترويجها، والتدخل في الشؤون الداخلية للمملكة، وأنه يوجد لو كفت قطر عن هذا السلوك وتعاملت كدولة ولترمت بمضامين وعودها وعهودها لجيرانها.

وبالفعل، كان الصّخ المفاخي الذي دفعته به منصات قطر الإعلامية وتصاعدت وثيرته في الفترة الأخيرة، مؤشرا على شعور الخيبة الذي ساور القيادة القطرية، وإمعانا في النهاب

سياسة النظام تقود الأتراك إلى الفقر

لنفسها، وترفض الخضوع للشفافية المساعطة، تنقل جميع موارد القطاع العام إلى الدائرة الضيقة القريبة منها بشكل مباشر أو غير مباشر، وتضع التكاليف الباهظة للإزمة على ظهر الجماهير.

تشهد تركيا إغلاق العشرات من الشركات كل شهر. وكذلك مئات الأشخاص الذين يعدون أنفسهم محظوظين لأن لديهم منزلا ووظيفة ودخلا يكفي لهم حتى نهاية الشهر يصبحون أعضاء جدا في جيش العاطلين عن العمل في كل شهر. فقد تعرض 564 ألف شخص للفصل من عملهم في العام الماضي، وأصبح 209 آلاف شخص عاطلين عن العمل بسبب إغلاق أماكن عملهم.

الحكومة التي تتعد كل يوم عن القانون والعدالة والمساواة، وتعتبر الحرية تهديدا لنفسها، وترفض الخضوع للشفافية والمساءلة، تنقل جميع موارد القطاع العام إلى الدائرة الضيقة القريبة منها.

قطاع الصناعة هو الذي يشهد أكبر تراجع في الإنتاج وعدد العمال. في الفترة بين عامي 2010 و2016، انخفض معدل الأجور في قطاع الصناعة من 43.6 في المئة إلى 35.6 في المئة. كما أن القطاع، خاصة قطاع البناء، توجه نحو توظيف مؤقت وغير مضمون. وفي الوقت نفسه، فإن فترة البطالة أصبحت طويلة أكثر من السابق. فبسبب نموذج النمو القائم على قطاع البناء حكومت حزب العدالة والتنمية، بتزايد عدد الأشخاص الذين يعملون بأجور متقلبة ومنخفضة للغاية. وفقا لبيانات معهد الإحصاء التركي يجعل 1 مليون و631 ألف شخص في وظائف مؤقتة وغير مضمونة.

والشباب والنساء حظهم أسوأ من الفئات الأخرى. ذلك أن ثلث الشباب

أزمة قطر: لا جديد

بعيدا في استعداد جيرانها، وربما ضعف قدرتها وعجزها عن الخروج عن سيطرة اللاعبين الإقليميين الذين نفخوا إلى صميم أجهزتها واختطفوا قرارها وانتهكوا سيادتها.

إنه دليل على أن مدافع الماء جاهزة على الدوام، وأن قطر مستعدة دائما لإعادة الشريط من جديد، وإن مسألة التزامها والوفاء بكلمتها ستظل دائما محل شك ولا ترقى إلى مستوى أن تنق بها أو تضمنها، وليس أكثر من أن يوقع أمير الدولة بخط يده على التزاماته أمام قيادات الخليج، ثم يقبل ظهر المجرى بمجرد أن تمر العاصفة وتهدأ رياح العتب وتلمع فرصة للتصديق المعقدة تلعب حسابات التصعيد المعقدة في المنطقة فاعلا جديدا في معادلة قطر ومقاربتها. لقد وقعت في حرج شديد نتيجة اشتباك الخيوط بين يديها، إيران التي شكلت بالنسبة إليها ملامدا مفضلا للهروب من عزلتها، تلقت ضربة قاسمة من أطراف درون انطلقت من أراضي قاعدة العديدة، وسريعا سافرت قيادات قطرية في رحلات مكوكية للململة الوضع وتدارك الموقف ودفع أثمان التعويض عن سياسة الازدواج.

ورطة قائمة تعيشها قطر اليوم، تدفع فاتورة سياسات الإيذاء التي ارتكبتها بحق جيرانها ومحيطها العربي، ونالت غضب العواصم المركزية في المنطقة، وعزلة مزعجة تزداد مع مرور الوقت حدة، ولا رد فعل لإنقاذ الموقف سوى الاستمرار في المكابرة والإيغال في التورط والنأي مسافات بعيدة عن عمقها الطبيعي.

أمنيات المصالحة الثنائية واللعب على خيط أوراق الرباعي تجرت في الهواء، ولم يعد في مستطاع قطر سوى الأدوات المزمرة التي راهنت عليها وفشلت كل مرة، وأصبحت لعبتها الإعلامية مكتسوفة بعد أن فقدت مصداقيتها بارتهاها المزعج لأجندات الإخوان وأهواء البلاط الأميري، نتيجة ذلك لم يعد لتصعيد نبرتها أو تخفيفها أثر أو ذكر.

والثابت أن عملية ابتزاز الدول أو إثانتها عن قرار المقاطعة، عبر مجموعة من القنوات والمنصات الزاخرة بالتلفيق والباطل لا تصنع سياسة ولا تبطل مفعول قرار.



نسرئين نال باحثة في الشؤون التركية

بواجب الاقتصاد التركي أزمة كبيرة وإن انكرتها السلطة السياسية الحاكمة. ولكي نؤكد صحة تلك الأطروحة يكفي أن نلقى نظرة سريعة على معطيات معهد الإحصاء التركي الخاصة بأوضاع القوة العاملة في البلاد.

تكشف الأرقام الرسمية ارتفاع معدلات البطالة في تركيا، وأن الالف العاطلين عن العمل ينضمون كل شهر. في حين أن عدد الأشخاص الذين فقدوا الأمل في الحصول على وظيفة وتفوقوا عن البحث يصل إلى مليون. أما العمال الحاليون الذين يخافون من فقدان أعمالهم، والطلاب الجامعون الذين يخشون من عدم الحصول على وظائف بعد تخرجهم فيزداد عددهم يوما بعد يوم. أضف إلى ذلك أن أفراد العوائل تزداد مديونياتهم بحيث يواجهون خطر فقدان كل ما يملكون إذا فقدوا أعمالهم الحالية.

بمعنى أن الجميع باتوا مهددين بالفقر في المستقبل.

لم يعد معهد الإحصاء التركي قادرا على إخفاء خطورة الوضع. ومع أن عدد العاطلين عن العمل، بمعناه الضيق، ارتفع إلى 4 ملايين و396 ألفا، ولكن وفقا لتقرير مركز أبحاث اتحاد نقابات العمال الثوري فإن أرقام البطالة، بمعناها الواسع، تتجاوز 7 ملايين. وإن استثنينا العاملين في مجال الزراعة فإن البطالة ارتفعت من 13.6 في المئة إلى 15.7 في المئة، الأمر الذي يظهر أن الفقر في المدن والمحافظات في ازدياد.

وعلى الرغم من أن تركيا تتفاخر بأن ترتيبها في مجال مقايضة الائتمان الاقتراضي تراجع إلى 267، متخاضية عن أنها خرجت من خانة الدول الهشة لتدخل ضمن مجموعة الدول التي تضم مصر ورواندا وكينيا، إلا أن الواقع هو أن الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها منذ ثلاث سنوات تحولت بالفعل إلى أزمة اجتماعية خطيرة.

سبب هذه الأزمة الاقتصادية هو النظام الوراثي الذي تم إنشاؤه خطوة بخطوة منذ عام 2015. فالحكومة التي تتعد كل يوم عن القانون والعدالة والمساواة، وتعتبر الحرية تهديدا